

Mechanisms for the development and continued success of small and medium industries in the Arab countries

-Abdelghani HARIRI¹: MCA, University of Hassiba Benbouali CHLEF, Algeria

Received:10/04/2022

Accepted :28/04/2022

Published :10/06/2022

Abstract :

This study shows the nature of small and medium industries, as well as the great importance that characterizes them as an important element in economic and social development, especially in the Arab countries.

This study attempted to suggest the most important mechanisms that contribute to the continued success of small and medium industries in the Arab countries. Foreign technology to domestic industry.

Keywords: small and medium industries; Business Incubators; industrial handling.

Jel Classification Codes: O14, L52

1 -ABDELGHANI HARIRI ,Laboratory of financial and banking systems and macroeconomic policies in light of global shifts ,a.hariri@univ-chlef.dz

آليات تنمية واستمرار نجاح الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

- عبد الغني حريري¹: أستاذ محاضر أ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر.

تاريخ النشر: 2022/06/10

تاريخ القبول: 2022/04/28

تاريخ الإرسال: 2022/04/10

ملخص:

تبين هذه الدراسة ماهية الصناعات الصغير والمتوسطة وكذا الأهمية كبيرة التي تتميز بها باعتبارها عنصر مهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في الدول العربية، كما بينت الدراسة أهم المشكلات والمعوقات التي تعوق تنمية الصناعات الصغيرة وهي تختلف تبعا لاختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومستوى التطور الصناعي التي وصلت إليه. وحاولت هذه الدراسة اقتراح أهم الآليات التي تساهم في استمرار نجاح الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية وأهم هذه الآليات حاضنات الأعمال التي تستطيع المساهمة بشكل فعال في القضاء على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وكذلك أسلوب المناولة الصناعية والذي يبرز في نقل التكنولوجيا الأجنبية إلى الصناعة المحلية.

الكلمات المفتاحية: الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حاضنات الأعمال، المناولة الصناعية.

تصنيف JEL: O14، L52

مقدمة:

تؤدي الصناعات الصغيرة والمتوسطة بأشكالها المختلفة دورا كبيرا في اقتصاديات الأمم بغض النظر عن درجة تقدمها التقني والإداري ومهما اختلفت نظمها ومفاهيمها الاقتصادية وتباينت مراحل تحولاتها الاجتماعية. وتعتبر الصناعات الصغيرة والمتوسطة المصدر الرئيسي في تقديم السلع والخدمات ذات العلاقة المباشرة بالمواطن في كافة صورها وبجودة عالية إضافة إلى أنها تمثل القنوات الأساسية في استهلاك ما تنتجه المصانع الكبيرة من خامات ومواد وسيطة.

رغم الاهتمامات المتواضعة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي، إلا أن الصورة الإجمالية لواقع هذه المؤسسات توضح بعض ملامح الاهتمام الجدي بها، حيث أسهمت التحولات الاقتصادية في البلدان العربية وبرامج الإصلاح الاقتصادي بها في طرح حتمية تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة كمحور أساسي ومهم من محاور تنويع وإثراء الهياكل الاقتصادية العربية وزيادة فرص العمل الحقيقية وتحفيز الاستثمارات والمدخرات تجاه المشروعات الإنتاجية وأيضا للتخفيف والحد من الآثار السلبية الناتجة عن خطط الإصلاح.

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى الوصول إلى أهم الآليات المستعملة لإنجاح الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وحتى تضمن استمرار ونجاحها، وذلك من خلال:

-تحديد ما هي الصناعات الصغيرة والمتوسطة

¹ - عبد الغني حريري، مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية، a.hariri@uiv-chlef.dz

-تبيان مكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية واهم المشاكل التي تعاني منها
-تحديد اهم اليات التي على الدول العربية أن تتبناها من اجل تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة
لذا سنحاول معالجة هذا الموضوع في النقاط التالية:

أولاً: ماهية الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

ثانياً: مكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة الدول العربية ومشكلاتها.

ثالثاً: آليات تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

رابعاً: خلاصة وتوصيات.

I- ماهية الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

I-1- تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة: بالرغم من أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة إلا أنه لا زال يختلف بين الدول في تحديد مفهوم أو تعريف موحد لها، حيث تبين من دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية عن المؤسسات الصغيرة بأن هناك أكثر من 50 تعريفاً مختلفاً في 75 بلداً، ولكن يتم تحديد هذا المفهوم بما يتناسب مع ظروف كل دولة على حدى، حيث اتخذت بعض الدول هذا المفهوم بتحديد قيمة لرأس المال الخاص بالمنشأة ومنها مصر وباكستان، والبعض الآخر أخذ بمفهوم عدد العاملين مثل إنجلترا وفرنسا وبلجيكا وألمانيا، ومفهومي رأس المال المدفوع للمنشأة وكذلك عدد العاملين، مثل السعودية واليابان وإثيوبيا وإندونيسيا.

حيث يعرف البنك الدولي الصناعة الصغيرة والمتوسطة بأنها الصناعة التي تقوم بتشغيل أقل من 50 عامل في الدول النامية، وأقل من 500 عامل في الدول المتقدمة. (المنظمة العربية، ديسمبر 2004، صفحة 64)، فمثلاً في الاتحاد الأوروبي يعتبر الصناعات الصغيرة والمتوسطة اذا كانت تشغل 250 عامل كحد أقصى، فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فتعتبر كل الصناعات التي تشغل أقل من 500 عامل فهي صناعات صغيرة ومتوسطة، وتعد الصناعات الصغيرة كل صناعة يقل عدد العمال بها عن 50 عامل (OCDE, 2000, p. 2)، أما بالنسبة للصناعات المصغرة فهي التي تشغل أقل من 10 عمال، إذا فالصناعات الصغيرة هي وحدات صغيرة الحجم تنتج وتوزع سلعا وخدمات، وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية من البلدان النامية، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة، وبعضها الآخر قد يستأجر عمالاً وحرفيين ومعظمها يعمل برأس مال ثابت صغير أو بدونه (طشطورش، 2012، الصفحات 18-19). وعلى العموم فان منظمة العمل الدولية تعطي تعريفاً للصناعات الصغيرة والمتوسطة بمفهومه الواسع والذي يشمل الصناعة الحديثة التي تستخدم من العمال حتى 50 شخصاً بالإضافة إلى المشاريع أو الصناعات التالية :

- المشاريع العائلية التي تضم ثلاثة أو أربعة من أعضاء الأسرة.

- الصناعات المنزلية، الشركات الأخرى، التعاونيات، الملكيات القروية والعاملين لحسابهم في القطاع غير النظامي من الاقتصاد.

- الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي يكون اتخاذ القرارات التنفيذية والإدارية الرئيسية عادة من اختصاص شخص واحد أو شخصين.

وتعرف كذلك على أنها الصناعات ذات دورة التشغيل القصيرة، حيث يتم تداول سلعتها بسرعة في السوق المحلي.

I-2- الخصائص للصناعات الصغيرة والمتوسطة: إذا لم يكن هنالك تعريف واضح ومتفق عليه للصناعات الصغيرة والمتوسطة فهنالك شبه إجماع على بعض الموصفات والخصائص للصناعات الصغيرة والمتوسطة (قائد، 2007، صفحة 5):

- تعتمد على المصادر المحلية للمواد الأولية والخام.
- تواضع جودة الإنتاج عند المقارنة مع الصناعات الكبيرة التي غالبا ما تتميز بتطورها التكنولوجي وحداثة نظم إدارة العمليات، بالإضافة على اعتماده على السوق المحلي في تسويق منتجاته.
- يغلب على أنشطتها طابع الفردية في مجال الإدارة والتخطيط والتسويق وخاصة الصغيرة منها، وفي كثير من الأحيان تكون عائلية من حيث الإدارة والعاملين.
- سرعة الإعلام وسهولة انتقال المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات، يمكنها من التكيف مع أوضاع السائدة في السوق، مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود (بعزيز و مخلوفي، 2019، صفحة 124).

- قدرتها على تشغيل أعداد ضخمة من العمالة وتحويلهم من طاقة عاطلة إلى طاقة منتجة وتأتي هذه القدرة من كونها منشآت تعتمد على العمالة الكثيفة والتكنولوجيا البسيطة والشائعة غالبا وبتالي فهي تستخدم فنونا إنتاجية بسيطة نسبيا، وهذا يمكنها من امتصاص فائض العمالة الذي يتزايد سنوياً بتزايد النمو السكاني.
- تستخدم رؤوس أموال متواضعة سواء لمواجهة الأصول الثابتة أم لمواجهة رأس المال العامل. أي أن رأس المال محدود وضمن الإمكانيات العائلية والفردية في أغلب الأحيان. وهذا ما يساهم في انخفاض درجة المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها المؤسسة (الكافي، 2013، الصفحات 198-199)..

- تعد وسيلة لتدعيم تكوين طبقة من رجال الأعمال وتساهم في تحقيق قدر مناسب في حركة فنوا لتصنيع إما مباشرة أو كوحدات فرعية أو مغذية للصناعات الكبيرة.

- قدرتها على الانتشار الجغرافي حتى مستوى الريف ومن ثم المقدرة على تحقيق قدر كبير من عدالة التنمية الإقليمية.

I-3- تقسيمات الصناعات الصغيرة والمتوسطة: في الدول العربية تقسم الصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى التقسيمات التالية على أساس حجم النشاط وفق ما ورد في اجتماع الخبراء العرب المختصين بإشراف منظمة الأسكوا في دمشق في عام 1993 (المنظمة العربية، ديسمبر 2004، صفحة 65):

- **الصناعات الصغيرة جدا:** وهي التي تستخدم أقل من 5 عمال وتستثمر أقل من 5000 دولار إضافة إلى استثمارات الأبنية والعقارات الثابتة.
- **الصناعات الصغيرة:** وهي التي تستخدم من 6 إلى 15 عامل وتستثمر أقل من 15 ألف دولار إضافة للأبنية والعقارات الثابتة.

– **الصناعات المتوسطة:** وهي التي تستخدم من 15 إلى 25 عامل وتستثمر من 15000 إلى 25000 دولار عدا الأبنية والعقارات الثابتة.

وإن كان قد أدى اعتماد تعريف ضيق للصناعات الصغيرة والمتوسطة، في كونها الصناعات ذات العمالة البسيطة، والتي تعتمد على تكنولوجيا غير معقدة، وتعتمد على المدخلات المحلية، إلى تهميش هذا القطاع الصناعي الهام حيث من المهم تعريف هذا القطاع بكونه حلقة من إستراتيجية صناعية متكاملة.

I-4-أهمية ودور الصناعات الصغيرة والمتوسطة: تلعب الصناعات المتوسطة والصغيرة دورا مهما ورئيسيا في استراتيجيات التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم، وتمثل جزءا كبيرا من قطاع الإنتاج في مختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية، وتولي دولا عديدة اهتماما خاصا بها، فعلى سبيل المثال الهند تعد الصناعات الصغيرة مفتاح التنمية وقد أولتها الدولة دعما متميزا حتى أطلق عليها بالابن المدلل للحكومة، وفيما يلي أهم المنافع للصناعات الصغيرة والمتوسطة (عبده، 2005، الصفحات 60-68):

– تقوم بدور تكاملي مع الصناعات الكبيرة مما يؤدي إلى تنمية وتطوير القطاع الصناعي بالكامل.

– تتميز بقدرة تنافسية عالية في مواجهة باقي قطاعات التصنيع مما يجعلها مجال لجذب الاستثمار وخاصة من خلال استقطاب الاستثمارات الأجنبية مما يساهم في نقل وتوطين التقنيات الحديثة (قرينات و طكوش، 2018، صفحة 116).

– تعتبر هي الوسيلة الفعالة للانتشار الجغرافي الصناعي وتعمير للمدن الجديدة مما يؤدي إلى التنمية الشاملة.

– يمكن تطويعها وتوجيهها طبقاً لاحتياجات السوق من السلع والخدمات، حيث تتميز بمرونة في الإنتاج والتحول من نوعية إنتاج إلى أخرى دون تكلفة كبيرة.

– تتيح هذه الصناعات العديد من فرص العمل لكافة التخصصات بما يساعد على الحد من البطالة .

– الاهتمام بالصناعات الصغيرة سوف يساعد على خلق تكنولوجيا وطنية يمكن تطويرها للوصول بها إلى مراحل عالية تساعد في تصميم تكنولوجيا محلية للصناعات المتوسطة والكبيرة.

– تنخفض في هذه الصناعات تكلفة تدريب العمال التي تتطلبها الصناعات الصغيرة نظراً لأنها تعتمد أساساً على التكنولوجيا البسيطة.

– تمثل دور كبير ومتنامي كصناعات مغذية تعمل على زيادة نسبة المكون المحلي لبعض المنتجات الخاصة بالمصانع الكبيرة.

– تعتمد اعتمادا كبيرا على المواد الخام المحلية حيث تقوم بامتصاص الخامات المحلية التي تقوم بإنتاجها المصانع الكبيرة وأيضا تستفيد من فوائض بعض الصناعات الهندسية والمعدنية.

– هي صناعات ذات تأثير مباشر على التنمية الريفية حيث أنها لا تحتاج إلى أماكن كبيرة لإقامتها، مع انخفاض تكلفتها الاستثمارية.

ولعل هذه الأهمية تتضح في صناعات السيارات حيث تعتمد شركة جنرال موتورز العالمية على حوالي 26 ألف منشأة صغيرة للحصول على مستلزماتها . كذلك شركة رينو الفرنسية التي تعتمد على ما يزيد عن 5 آلاف مقاول. وغيرها مثل صناعة الأجهزة الالكترونية.

وهنا يجب الإشارة إلى أن استراتيجية الصناعات الصغيرة والمتوسطة يجب أن لا تتم بمعزل عن الاستراتيجية الصناعية الشاملة، أو حتى من دون وجود أية استراتيجية صناعية شاملة، ومن دون ربط هذه الصناعات باحتياجات التنمية الصناعية التي تحددها هذه الاستراتيجية إن وجدت. ويخشى من أن تؤدي المبالغة في التركيز على هذا القطاع إلى تهميش الاقتصاديات النامية، وأن تلعب دوراً سلبياً من حيث تبديدها لمقدرات البلدان الاقتصادية. فإنه لمن غير المنطقي اعتماد استراتيجيات لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة قائمة بمحد ذاتها، حسبما تدعو إليه منظمات الأمم المتحدة التي ترعى برامج مخصصة لمساعدة الحكومات العربية في هذا الإطار.

لذا يجب اعطاء أهمية للتنمية الصناعية برمتها في ضوء محمل احتياجات التطوير الصناعي، وفي ضوء أولويات هذه الاحتياجات ومدى توفر الموارد المناسبة لتحقيق الأهداف الصناعية، وتحقيق احتياجات تطوير هذه الموارد، فضلاً عن مجالات النهوض والتقدم وفرص التعامل بكفاءة مع التحديات التي تفرزها المتغيرات الجديدة وأهمها ثورة المعلومات والاتصالات والتحرير التجاري، والتي نجم عنها تطور في مفهوم المزايا النسبية وتصاعد في التركيز على الكفاءة التنافسية. وكذلك يجب وضع استراتيجيات لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة مع دراسة احتياجات الأسواق المحلية وأسواق التصدير المحتملة، وذلك من خلال تحديد المجالات المعينة بتواجد مزايا نسبية من إنتاجها وتتمتع بفرص مجدية لتوظيف الاستثمارات، وتحظى بقدرة على التسويق بكفاءة تنافسية عالية.

II- مكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومشكلاتها:

II-1- المؤشرات الاقتصادية للصناعات الصغيرة والمتوسطة: نظراً لأهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة يلاحظ تواجدها في دول العالم كافة سواءاً نامية أو متقدمة على حد سواء. وفيما يلي أهم المؤشرات الاقتصادية التي تبين ذلك:

- التباين الكبير بين دول العالم في إعداد العاملين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة لإجمالي عدد العاملين في القطاع المنظم، فبينما تشكل أقل من (5%) في أذربيجان وأوكرانيا فإنها تصل إلى أكثر من (80%) في جيلي واليونان وتايلند، ولكن حسب منظمة التعاون الاقتصادي OCDE فهذه الصناعات مسؤولة عن معظم فرص العمل الجديدة، حيث حوالي (75%) في المتوسط من إجمالي العمالة في هذه الدول، وتصل إلى (90%) في كل من اليونان وإيطاليا. (OECD, 2021, p. 3)

- العلاقة الإيجابية بين مساهمة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل والناتج المحلي مع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي أي تزداد المساهمة مع نصيب الفرد والعكس بالعكس، بينما العلاقة عكسية بالنسبة لمساهمة القطاع غير المنظم مع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

- إن مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي العمالة قد بلغت (70%) في الدول العربية، وبلغت أكثر من (80%) في الدول الأفريقية وجنوب آسيا في حين تصل إلى (46%، 43%) في الدول شرق آسيا والمحيط الهادئ وفي أوروبا ووسط آسيا على التوالي (OIL, 2019, p. 12).

- أما بالنسبة إلى مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي فقد كانت بالاتجاه نفسه للعمالة، حيث بلغت (33%) لإجمالي الناتج المحلي في مجموعة الدول الناشئة والنامية في حين تصل إلى (51.4%) للدول مرتفعة المتقدمة (باطويح، 2018، صفحة 11).

— إن القطاع غير المنظم تزداد مساهمته في الدول منخفضة الدخل (47.2%) وتنخفض في الدول ذات الدخل المرتفع (13%) في حين تبقى مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة والقطاع غير المنظم محدود (65-70%) من الناتج المحلي سواء بالنسبة للدول ذات الدخل المرتفع أو المنخفض ، وهذا يعني أنه مع ارتفاع الدخل يتحول القطاع غير المنظم إلى مشاريع صغيرة ومتوسطة والعكس بالعكس.

— إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة مهمة في اقتصاد الدول ذات المستويات العالية من التعليم ومعدلات منخفضة للتضخم والإنفاق المالي المتوسط، وتكون أقل أهمية مع الدول ذات الاقتصاد المفتوح وسياسات مشوهة .

— أوضحت دراسة معدة من قبل "مغنة أيقاري" meghana Ayyagari " (Ayyagari, 2003) بوجود علاقة موجبة قوية بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتطور المؤسسي ولكن هنالك علاقة سلبية بين قوانين تنظيم دخول أو تسجيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحجم هذا القطاع، حيث التعليمات المشددة للدخول ومع عدد كبير من الإجراءات ووقت طويل من شأنها أن تحد من تطورها.

— هنالك علاقة سلبية وقوية بين المعوقات المالية والتضخم والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، في حين تأتي البنى الارتكازية بالمرتبة الثانية والرشوة بالمرتبة الثالثة .

II-2-الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية:

رغم تطور العدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول العربية ، لكنه يبقى أقل المقارنة مع بقية أقاليم ودول العالم الأخرى، وذلك رغم أن غالبية المنشآت في المنطقة العربية هي منشآت صغيرة ومتوسطة حيث تمثل بين 80 و90 في المائة من إجمالي عدد المنشآت في القطاع الرسمي، وتمثل حصة هامة من العمالة في القطاع الخاص، لاسيما في البلدان ذات القطاعات غير الرسمية الكبيرة .وتحتل كل من مصر والمغرب والسعودية والجزائر واليمن مركز الصدارة في الدول العربية من حيث عدد المنشآت. (صندوق، 2013، صفحة 216). ويتضح من الجدول رقم(1) أن مصر والجزائر تعتبران من أكبر الدول العربية من حيث عدد المنشآت بحوالي 3.86 مليون 1.06 مليون منشأة على التوالي وهذا ما يبينه الجدول رقم (1). وسنحاول القاء نظرة على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية .

الجدول رقم (1): عدد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة و المتوسطة في عدد من الدول العربية.

الدولة	قطر	المغرب	الكويت	الأردن	مصر	البحرين	الجزائر
السنوات	2015	2020	2004	2016	2017	2016	2017
عدد المشروعات	42947	571989	26925	189076	3861346	90711	1060289
الدولة	السعودية	عمان	ليبيا	العراق	اليمن	الإمارات العربية المتحدة	تونس
السنوات	2017	2018	2009	2016	2004	2008	2016
عدد المشروعات	977535	32000	18277	25966	400235	74682	739239

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على:

International Finance Corporation , The MSME Country Indicators Database 2019, On line data access: <https://www.smefinanceforum.org/data-sites/msme-country-indicators>.

جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة و المتناهية الصغر (2021) ، تقرير انجازات جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، مصر.

– **في مصر :** أكثر من (90%) من المنشآت الصناعية المملوكة للقطاع الخاص تدخل ضمن الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتقوم بتشغيل حوالي 10.7 مليون شخص، أي حوالي ثلثي قوة العمل في مصر، وأكثر من (60%) من فرص العمل الجديدة يتم خلقها في المنشآت غير الزراعية الصغيرة والمتوسطة. وتحصل هذه المشروعات بشكل رئيسي على التمويل من الصندوق الإجتماعي للتنمية والذي تم إنشاؤه في عام 1991، وتتكون موارد الصندوق من مكونين رئيسيين هما المنح والقروض التي تقدمها المؤسسات والمنظمات العالمية والمحلية، والمبالغ التي تخصصها الموازنة العامة للدولة (المنظمة العربية، ديسمبر 2004، صفحة 65). وقد بلغ إجمالي تمويل الصندوق خلال الفترة من 2014/07/1 إلى الفترة 2020/12/31 حوالي 2.4 مليار جنيه من المنح، و30.3 مليار جنيه من القروض وهي تمثل ما نسبته (62%) من إجمالي التمويل البالغ 49 مليار جنيه خلال الفترة من 1992/01/01 حتى 2020/12/31. (جهاز تنمية المشروعات، 2021، صفحة 2) ويستهدف الصندوق بشكل رئيسي شباب الخريجين الباحثين عن عمل. ومن أهم برامج الصندوق برنامج تنمية المشروعات والذي يقوم بتنفيذ المشروعات من خلال البنوك كجهات وسيطة ومنفذة (عقود ثلاثية)، أو من خلال جهات تنفيذية وسيطة، أو من خلال الجهات المنفذة مباشرة. وتصل قيمة القرض حوالي 200 ألف جنيه في حالة اشتراك أكثر من مستفيد في المشروع بفائدة (7%-9%) سنوياً.

– **في المملكة العربية السعودية :** السياسة الصناعية في المملكة تعتمد على استهداف الصناعات ذات الأساس الزراعي، وبالفعل أقامت المملكة 8 مدن صناعية جديدة، وتقدم قروضاً لأكثر من (50%) من تكلفة المشروع. كما تقدم لهذه المدن الصناعية الإعفاء الضريبي والجمركي. وبلغ إجمالي عدد المصانع الصغيرة والصغيرة في السعودية في عام 2017 ما يبلغ 106276 مصنع، أي ما نسبته (94.23%) من المصانع المنتجة بالسعودية، وبلغ عدد المصانع المتوسطة 5869 مصنع بنسبة (5.20%) من إجمالي المصانع المنتجة بالسعودية. ولم تعد نسبة المصانع الكبيرة (1%) إجمالي المصانع المنتجة بها (الهيئة العامة للإحصاء، 2017، صفحة 16). ويعتبر نشاط النسيج هو النشاط الأول للصناعات الصغيرة والصغيرة بنسبة (30.9%) من إجمالي رأس المال والعمالة بها. بينما تعتبر صناعة المعادن النشاط الأول للصناعات المتوسطة بنسبة (31.64%) رأس المال والعمالة بها. وتحتل الصناعات الغذائية المركز الثاني للصناعات الصغيرة. وتحتل صناعة الورق المركز الثاني في الصناعات المتوسطة.

– **المغرب :** ركزت المغرب على تقديم شبكة متقدمة من الخدمات للتنمية الصناعية بشكل عام، وكان أول المؤسسات المسؤولة عن الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمغرب هو البنك الوطني للإئتمان الاقتصادي، حيث قام في عام 1977 بوضع برنامج جديد لتمويل هذه المشروعات بالاشتراك مع البنك الدولي أطلق عليه نظام "قرض الاتفاقية". وهو عبارة عن برنامج خاص في شكل مسلسل من العمليات تستهدف إنعاش القطاع بواسطة التمويل. وفي هذا الإطار قام البنك الدولي بمنح قروض بصفة متوالية للبنك الوطني للإئتمان الاقتصادي. ولكن اشترطت الاتفاقية ألا يزيد مبلغ القرض عن (50%) من مجموع البرنامج الاستثماري للمشروع. وفي عام 1990 تم إنشاء المجلس الوطني للشباب والمستقبل، وهو عبارة عن هيئة تضم ممثلين عن المصالح العمومية والهيئات المنتخبة والتي تقوم على إعداد برامج الإعلام والمساعدة لهذه الصناعات. وحسب التقرير السنوي للمركز المغربي للمقاولات الصغير جداً والصغرى والمتوسطة في عام 2020، حيث بلغت عدد المقاولات حوالي 571989 مقاول، وهي تتوزع كما يلي، (11.5%) تعمل بقطاع الخدمات، و33% بقطاع التجارة وإصلاح السيارات والدرجات النارية، 15% بقطاع البناء و (9.2%) خاصة بالنقل والتخزين، أما

في قطاع الصناعة التحويلية فبلغت نسبة مساهمته بـ (6.7%)، والإيواء والنقل بلغت (6%)، والباقي تنوزع على الفلاحة والصيد والصحة والعمل البشري والأنشطة الأخرى بنسبة (17.6%). (المركز المغربي، 2021، صفحة 3)

– **قطر :** تقدم التجربة القطرية نموذجاً للتحويل من الاهتمام المقتصر فقط على الصناعات الثقيلة إلى الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة، بحيث تكون في صورة مشروعات ذات مسؤولية مشتركة، وتكون متنوعة النشاطات بين مشروعات الكيماويات، والمعادن، والأدوات الكهربائية.

وفي هذا الإطار تقدم قطر مجموعة من التخفيضات والإعفاءات الضريبية والجمركية لهذه المشروعات. كما اتجهت قطر إلى إعداد البرامج الخاصة بتسهيل الإجراءات الإدارية لإصدار الترخيص الصناعي لهذه الصناعات، بالإضافة لمساندتها من خلال إعداد ملامح دراسات الجدوى لها، مع الترويج لهذه المشروعات من خلال المؤتمرات والندوات محلياً وخارجياً. وتأتي مشروعات صناعة المنسوجات والجلود على قمة النشاطات التي يتوجه إليها رأس مال المشروعات الصغيرة بنسبة (52.5 %) من إجمالي رأس المال المستثمر في هذه المشروعات، بينما تحتل الصناعات الغذائية المركز الأول في رأس المال الخاص بالصناعات المتوسطة بنسبة (49.7%) وتبلغ مساهمة الصناعات الصغيرة في التشغيل حوالي (47 %) من إجمالي القومي العاملة في قطر. بنسبة إنفاق استثماري لا يتعدى (45 %) من إجمالي الاستثمارات في قطر.

II-3-العنوان مشاكل ومعوقات تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

تواجه مشروعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة مشاكل وعقبات نظراً لحداتها في الدول العربية حيث أولت هذه الدول اهتماماً أكبر للصناعات الكبيرة والإستراتيجية أهمية أكبر لما لهذه الصناعة من أولوية في تجهيز بنيتها الأساسية وتشغيل عدد أكبر من القومية العاملة. كما أن هذه المشروعات يقوم بإقامتها حكومات الدول نظراً لاستثماراتها العالية كما أنها تؤثر تأثيراً كبيراً على اقتصاديات البلاد، ونلاحظ ذلك في مصانع الحديد والصلب ومجمعات الألمنيوم.

II-3-1- مشاكل تنظيمية:

- ضيق مجالات السوق وانخفاض مستويات التنظيم الإداري وكثرة القوانين المعوقة وقلة العمالة الماهرة وارتفاع تكلفة رأس المال وزيادة تكاليف الإنتاج.
- تعدد الأجهزة الإشرافية والمسئولة والرقابية على الصناعات الصغيرة والمتوسطة مما أدى إلى ظهور التداخلات والتضارب وبالتالي نتج عنه فقدان المستثمر ثقته في هذه الأجهزة وعزوفه عن الدخول في هذا القطاع.
- غياب دور التنظيمات المسؤولة عن توجيه المستثمرين وشباب الخريجين إلى المزايا التي تتمتع بها هذه المشاريع.
- قلة الامتيازات الممنوحة لهذه الصناعات على عكس ما تقوم به الدول الأخرى المتقدمة صناعياً من منح الإعفاءات الضريبية والجمركية والمزايا الأخرى التشجيعية والتي تمنح للمستثمرين في هذا المجال.
- قصور دور الأجهزة المشرفة على تلك الصناعات عن إقامة معارض دائمة لمنتجات هذا القطاع مع الدعم الإعلامي اللازم لتوجيه المواطنين لزيارة هذا المعرض بشكل دائم (المنظمة العربية، ديسمبر 2004، صفحة 65).
- لا تتمكن المنشآت الصغيرة من الحصول على حوافز الاستثمار التي تمنحها الدولة مثل الإعفاءات الجمركية على الواردات، أو الحصول على أراضي في المدن الصناعية والتي تمنح بإيجار رمزي، أو الحصول على الطاقة وغيرها من المنافع.

II-3-2- مشاكل مالية:

— عقبات مالية متعلقة بارتفاع أسعار الفائدة على القروض كذلك طول وصعوبة إجراءات الحصول على القروض (عبد، 2005، الصفحات 84-85)، إضافة إلى شروط الحصول على القرض من حيث توافر المكان للمشروع وهو غير متوافر لكثير من صغار المستثمرين وشباب الخريجين، وذلك حيث تقف الشروط التي تضعها هذه الجهات لإقراض هذه المنشآت عقبة في سبيل الحصول على التمويل المطلوب لها، ومن هذه الشروط ضرورة توفير الضمانات المالية والرهونات والمعرفة الشخصية أو اشتراط حجم معين من رأس المال، ففي بعض البلدان العربية لا يمنح صندوق التنمية الصناعية قروضاً إلا للمشروعات التي تحمل تراخيصاً من وزارة الصناعة والكهرباء وهي التي يزيد رأسمالها المستثمر على حجم معين.

— إهدار مبالغ كبيرة من القرض اللازم لتجهيزات المشروع لتجهيز المكان بحث لا يتبقى ما يفي بأغراض التشغيل.

— معظم منابع التمويل المتاحة للصناعات الصغيرة بعيدة عن الفاعلية حيث أن غالبية البنوك تميل إلى تقديم خدماتها إلى الصناعات الكبيرة لأنها الأقدر على تقديم الضمانات والأمن في سداد أعباء القروض.

II-3-3- مشاكل فنية وتسويقية:

— قصور دور المؤسسات ومراكز البحوث والتدريب التي يتمثل دورها الأساسي في رفع قدرات ومهارات العاملين بهذا القطاع، كذلك توجيه المستثمرين إلى المشروعات غير المتوفرة والمطلوبة وأيضاً إلى أفضل التكنولوجيات المستخدمة وأماكن تواجدها، فضلاً عن الدور الكبير لأجهزة التدريب من رفع كفاءة ومهارات العمالة الفنية في هذا المجال وخاصة الصناعات الكهربائية والإلكترونية الدقيقة.

— عدم كفاية المعونات في مجالات التنظيم والإرشاد الصناعي والبحوث الاقتصادية والتخطيطية والتسويقية والفنية.

— نقص التخصصات والقدرات الإدارية حيث يسود المنشأة نمط المدير المالك، وذلك حيث يقوم صاحب المنشأة بمهام إدارتها واتخاذ كافة القرارات حتى ولو كان لا يملك الخبرة والدراسة الكافية، مع عدم الاستعانة بمدير متخصص.

— القصور الواضح في توفير المواصفات القياسية لمنتجات تلك المنشآت مما ينتج عنه تصنيع منتجات غير مطابقة للمواصفات مما يشكل عبئاً على المنشأة من إهدار الخامات وجهد العاملين.

— تواجه المنشآت الصغيرة صعوبة في تسويق سلعتها نتيجة عدم توافر المعرفة الكافية بحجم الطلب والتوقعات المستقبلية للسوق، بالإضافة لنقص المهارات التسويقية لدى العاملين في المنشأة، والارتفاع النسبي في أسعار منتجاتها بالمقارنة مع أسعار السلع المناظرة نتيجة لارتفاع التكاليف في المنشآت الصغيرة، وغيرها من مشاكل المنافسة.

— مشكلات الطاقة العاطلة الناتجة عن التوسعات الاستثمارية غير المدروسة التي يقوم بها أصحاب المنشآت الصغيرة دون تقدير واقعي للظروف الاقتصادية المقبلة، بالإضافة إلى ضعف التسويق الذي يؤدي إلى تراكم المخزون.

— لا تتوافر لدى المنشأة الصغيرة المعلومات والبيانات الكافية التي تساعد على التعرف على السوق الخارجي ومصادر الاستيراد والمنشآت المنافسة والأنظمة والقرارات المرتبطة بممارسة النشاط ومستحدثات التقنية وأسعار الخامات والمنتجات، ويرجع السبب في ذلك إلى غياب الوعي بأهمية توافر المعلومات لدى معظم القائمين عليها، وعدم وجود الأجهزة التي تسعى إلى الحصول على هذه المعلومات وتنظيمها لدى المنشآت.

— غياب أعمال البحث والتطوير، حيث لا يتوافر بالمنشآت الصغيرة وحدات تتولى البحث والتطوير للنشاط الذي تقوم به، بالإضافة إلى عدم السعي للارتباط بالمراكز البحثية المتخصصة التي يمكن الاستعانة بها في إجراء التطوير، ويترتب على

ذلك عدم المقدرة على المرونة وإدخال البدائل والتنويع والتحسين وضعف المقدرة على مواجهة تقلبات السوق والتغيرات السلوكية للمستهلكين.

III- آليات تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

هناك عدة آليات لدعم وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، سنركز هنا على ثلاث آليات وهي الإطار التشريعي والمؤسسي الداعم لعمل تلك الصناعات، حاضنات الأعمال، والمناولة الصناعية.

III-1- الأطر التشريعية والمؤسسية لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تعد التشريعات والأطر المؤسسية والتنظيمية منظم بيئة عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في معظم دول العالم. وتقدم تجارب الدول المتقدمة والصاعدة والنامية العديد من الخبرات الهامة. لهذا نجد امتلاك معظم الدول المتقدمة والنائشة والنامية أطرا تشريعية ومؤسسية ذات صلة بتنظيم عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما فيها متناهية الصغر مع خصوصيات لكل تجربة.

فعلى سبيل المثال فإن اليابان تمتلك تشريعا رئيسا لتلك المشروعات منذ سنة 1963. وخضع للتعديل والتطوير أكثر من مرة سنة 1999 ثم سنة 2010، وأخيرا سنة 2014، وينص القانون الأساسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الياباني الصادر في يونيو 2014 على أربع سياسات أساسية تعمل على تطوير دور تلك المشروعات في الاقتصاد الوطني وتنمية المجتمعات المحلية (المعهد العربي، 2019، الصفحات 99-100) :

- تعزيز نماذج الإدارة والأعمال القادرة على تلبية الطلب المستقبلي على منتجات وخدمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدولة ؛

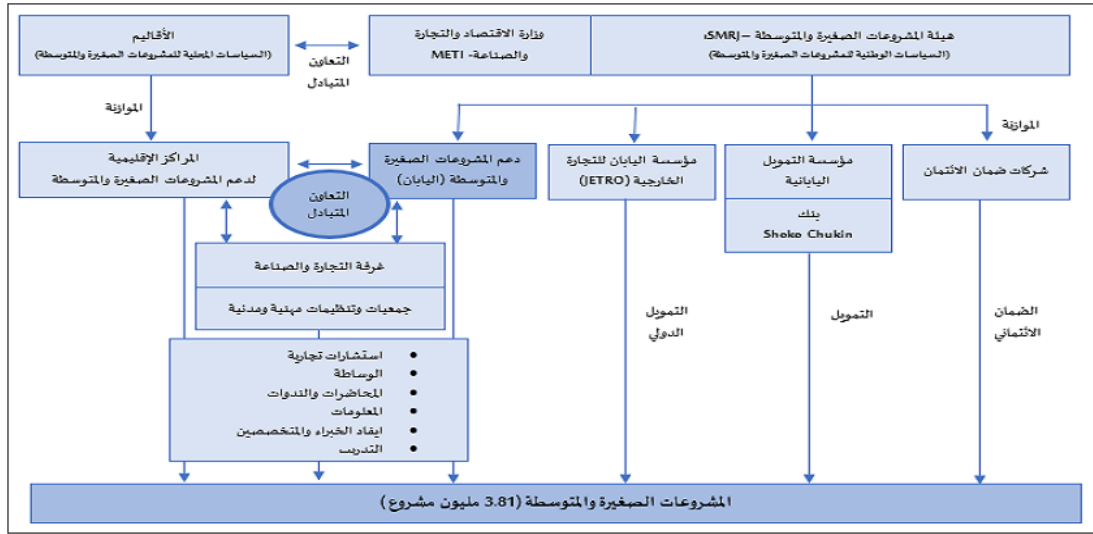
- تعزيز التجديد والابتكار الأعمال الصغيرة والمتوسطة؛

- تسهيل الأنشطة والأعمال التي تساهم في تنمية الاقتصادية المحلية والإقليمية؛

- تطوير نظام لدعم تلك الأعمال من خلال الجهود الجماعية أو المجتمعية.

وتجدر الإشارة في التجربة اليابانية إلى الدور الحكومي الفاعل في التخطيط وصنع السياسات والدعم والتقييم، وتكامل عمل الإطارين التشريعي والمؤسسي. إذ تلعب وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة ومؤسساتها المعنية دورا محوريا في تخطيط وتوجيه وإدارة ومتابعة وتقييم السياسات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل وخارج الدولة هذا ما يمثل الشكل رقم (2). ويتفق هذا الدور مع مكانة هذه المشروعات في التنمية في اليابان، حيث يصل عددها إلى حوالي 3.8 مليون منشأة تمثل قرابة (99.7 %) من إجمالي المنشآت الاقتصادية. وهذه المنشآت مسؤولة عن توليد (50 %) من القيمة المضافة في الصناعة التحويلية. كما يعمل في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة قرابة 33.6 مليون عامل يمثلون حوالي (70 %) من إجمالي الوظائف في الدولة. (National Association، 2018، صفحة 26)

الشكل رقم (2): الأطر المؤسسية الفاعلة في دعم ورعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان.



المصدر: المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية، مرجع سبق ذكره، ص 100.

تعمل هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز دور تلك المشروعات في مجالات متعددة منها التوجه التصديري عبر الحدود، ودعم التنمية الإقليمية والمكانية المتوازنة. وكذا تدعيم التوجه نحو المبادرات للدعم المالي والتكنولوجي والإداري. كما يدعم نشر مكاتب ومراكز دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إقليمياً وعلى مستوى المدن والأحياء. كما يستفاد من التجربة اليابانية في التشايك الحكومي مع المجتمع المدني والتنظيمات المهنية ذات الصلة مثل الغرف والاتحادات التجارية والصناعية والمجتمع المدني، خاصة على كافة المستويات والأقاليم لدعم هذه المشروعات. إضافة إلى الأهمية الكبيرة التي توليها للتقارير والمسوح المنتظمة، إذ تتم أنواع مختلفة من المسوح عن المشروعات بصورة دورية. وعلى العموم فإن دور الأجهزة والمؤسسات الداعمة له دور مهم في تنمية ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وخاصة من خلال التجارب العالمية المستفادة من الدول المتقدمة والنامية، وخاصة التجربة اليابانية، التي اتسمت بالتركيز على توصيل وتوفير وتوطين خدمات الدعم في كافة المناطق الدولة، لذا يتوجب على الدول العربية الاستفادة أكبر ما يمكن من هذه التجارب في النهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

III-2- حاضنات المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة:

تخظى الحاضنات باهتمام القطاعين العام والخاص وتعرف بأنها عبارة عن " : منظمات تنموية تتوفر على حزمة متكاملة من الخدمات وتعمل في مجال استقبال ورعاية المشروعات الناشئة التي لا تملك كل الوسائل اللازمة لمواجهة متطلبات الإنشاء والتشغيل " (ظافر، أوت 2005).

تقوم الحاضنات بجمع موارد متخصصة، موجهة لمساندة ودعم المشروعات الناشئة خلال مراحل الإعداد والسنوات الأولى من عمرها. وتتكون وسائلها بصفة خاصة من مباني وخدمات إدارية وأنشطة في مجال الاستشارات وإقامة روابط بين المنشآت المستفيدة منها وشبكات الأعمال خاصة المالية منها. وقد أكدت الدراسات والتجارب تزايد حاضنات الأعمال والتكنولوجيا بصورة طردية مع زيادة الطلب عليها لما تتوفر عليه من خبرة وإمكانيات لزيادة قدرة المشروعات على البقاء والنمو.

وتؤكد الدراسات المختلفة أن الكثير من المنشآت الصغيرة في الدول المتقدمة والدول التي نما اقتصادها بنسب عالية (بوزيان و الطاهر، 2006، صفحة 529) خلال العقود الثلاثة الماضية) نجحت بدرجات أعلى وبتسارع أكثر من مثيلاتها في الدول الأخرى لوجود حاضنات أعمال (في هذه الدول المتقدمة والدول التي نما اقتصادها بنسب عالية) وفرت لهذه المنشآت ولأصحابها الرعاية وقدمت لهم مجموعة من الخدمات ضمن بيئة مهيأة لهذا الغرض.

III-2-1- أنواع الحاضنات: وتنقسم الحاضنات للعديد من الأنواع منها على سبيل المثال (قاسم، 2007، صفحة 14):

- **حاضنات المشروعات العامة غير التكنولوجية:** وتركز على جذب مشروعات الأعمال الزراعية، الصناعات الهندسية الخفيفة أو ذات المهارات الحرفية المتميزة، ويكون الهدف الأساسي إحتضان المشروع خلال مراحل نموه الأولى لخفض عامل المخاطرة وزيادة فرص النجاح في التطبيق التجاري.
- **حاضنات تكنولوجية:** والتي تهدف إلى الاستفادة من الأبحاث العلمية والابتكارات التكنولوجية، والربط بين الفكر الإبداعي والأعمال من أجل تحويلها إلى مشروعات ناجحة.
- **حاضنات الأعمال الدولية:** والتي تركز على التعاون الدولي المالي والتكنولوجي بهدف تأهيل الشركات القومية من خلال الشركات الدولية والإتجاه إلى الأسواق الأجنبية.
- **الحاضنات المفتوحة أو الافتراضية:** وهو النوع من الحاضنات التي تعمل على دعم المنشآت في موقعها عن طريق تقديم نفس الخدمات التي تقدمها الحاضنات العادية دون أن تقدم مكاناً لإقامة المشروع وذلك نظير مقابل مادي بسيط، وعادة تقام هذه الحاضنات في أماكن تجمعات المشروعات الصغيرة والحرفية.

III-2-2- عوامل نجاح الحاضنات: وعوامل نجاح الحاضنات هي (بوزيان و الطاهر، 2006):

- حسن اختيار المشروعات المستضافة وضمان تخرجها خلال فترة زمنية مناسبة أهمية وصول الحاضنة إلى مرحلة مقبولة من الاعتماد على الذات والاستمرارية توافر الدعم الفني والإداري من خلال الاستعانة بطاقم فني ذي مستوى عالي مع توفير التدريب اللازم سواء محلياً أو خارجياً.
- ولكي تنجح الحاضنات الخاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة لابد كذلك من عمل دراسة جدوى لإقامة الحاضنة للتحقق من جدوى إقامتها وتشمل جميع النقاط الخاصة بإقامتها والتمويل المخصص لها.
- وضع خطة عمل للحاضنة توضح الفترات الزمنية للتنفيذ وتوضح التمويل المطلوب، مع الاستفادة من جميع الجهات التي تقدم المساعدات للصناعات الصغيرة، واختبار مقر الحاضنة من مساحة المطلوبة للمشاريع، والاحتياجات التدريبية للعمالة الخاصة بها، مع التأكيد على أهمية إختيار المشاريع ذات الأفكار القابلة للتطور والمشاريع البحثية.
- وعن ديناميكية التمويل للحاضنة والتي تسعى إلى تحقيق نقطة التبادل للحاضنة ومرحلة التمويل الذاتي فهي تقوم على إستراتيجية أن عناصر التمويل يجب أن تتضمن جميع التكاليف المطلوبة لإقامة وإنشاء وتجهيز الحاضنة بالإضافة إلى الفترة الزمنية المطلوبة لإدارة الحاضنة في سنواتها الأولى مع تقديم خدمات تساعد المشاريع للتطور والنمو وذلك حتى تصل الحاضنة إلى تحقيق نقط التعادل.

ومن دراسة الجدوى يمكن التعرف على مراحل التمويل المطلوب لكل مرحلة ومصادر التمويل لها، والتي تنقسم

إلى:

• **مرحلة إنشاء الحاضنة:** وفيها يتم التمويل بالكامل من المصادر المتاحة لدعم الحاضنة وهي الجهات المانحة والحكومة، وتحدد تكلفتها من خلال دراسة الجدوى.

• **مرحلة التجهيز للحاضنة:** والتي تنقسم إلى المرحلة الأولى لبدء التشغيل وفيها يكون عدد المشاريع بالحاضنة صغير وتكلفتها منخفضة، والمرحلة الثانية وهي مرحلة التشغيل الكامل للحاضنة يكون تشغيل الحاضنة فيها أكثر من 80 % وفيها يمكن تحقيق دخل من القيمة التجارية بالإضافة للمقابل المادي من تقديم الخدمات الاستشارية للمشروعات.

• **مرحلة التبادل:** وفي هذه المرحلة تكون الحاضنة قد حققت دخل من العناصر السابقة وتستمر في العمل دون الحاجة لتمويل خارجي.

III-3- المناولة الصناعية وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

III-3-1- مفهوم المناولة (العناقيد الصناعية): المناولة هي عقد من الباطن يعطى الحق لشركة ما حاصلة عقد رئيسي تم إبرامه مع جهة ما تسمى " صاحبة الإشغال " بتكليف شركة أو جهة أخرى تسمى " المتعاقد من الباطن " بتنفيذ جزء من هذا العقد أو كله.

وتعتبر المناولة وسيلة فعالة لتنظيم الإنتاج الصناعي وتحسين استخدام طاقات الشركات الصناعية وزيادة الإنتاج والتشغيل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ورفع قدرتها الإنتاجية من خلال مشاركة أكبر عدد من وحدات الإنتاج المتخصصة.

المناولة الصناعية (أو التعاقد الصناعي) هي مجموع الأنشطة التي تتضمن تصنيع منتج أو مكونات وخدمات معينة وقطع لحساب مؤسسة طالبة الأعمال وفق شروط فنية محددة من طرفها ؛ طبقا لعقد متفق عليه وملزم للطرفين بما يضمن استمرار التعاون وخدمة المنافع المشتركة (جدو، 2007، صفحة 5).

ويتضح من هذا المفهوم وجود علاقة عمودية مباشرة بين الجهات المتعاقدة (أي بين المؤسسات المستهلكة لمنتجات المناولة وشبكة المنشآت المنتجة لها) يكون فيها المناول تابعا للأمر بالأعمال وفق أهداف الأخير.

وقد تنشأ حالات استثنائية خاصة بالتعاقد من الباطن في مجال قطاع صناعات السيارات خاصة عند الشركات العملاقة، التي تبرم عقود مباشرة مع عدد قليل من الشركات المتخصصة لتلبية احتياجاتها من القطع والمكونات، وتقوم الأخيرة بإبرام عقود من الباطن مع عدد كبير من الشركات الصغيرة المتخصصة للتمكن من الوفاء بالتزاماتها تجاه الشركة الكبيرة.

III-3-2- أهمية ودور المناولة الصناعية في زيادة تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

ويعد الالتحاق بسلاسل القيمة العالمية وتنمية العناقيد يوفر فرصا غير محدودة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء. وحيث ساهمت تلك المشروعات بنسبة 45 % من صادرات ألمانيا سنة 2017 ، كما تجدر الإشارة إلى أن النماذج الناجحة من العناقيد لم تعد تقتصر على الدول المتقدمة، إذ تتواجد تجارب وخبرات هامة في دول عديدة في آسيا وأمريكا اللاتينية في اندونيسيا وتايوان والمكسيك وبيرو. كما أن هنالك عناقيد عديدة في الهند لتصنيع المنتجات المعدنية والصناعات النسيجية وصناعة الألبسة، وصناعة الأدوات الكهربائية والبرمجيات. ويشار أيضا إلى تجربتين تعدان من أفضل الممارسات في البلدان النامية هما صناعة الأحذية في البرازيل إذ تساهم بنسبة

12.3 % من الصادرات العالمية، وصناعة الأدوات الجراحية في باكستان إذ تساهم بـ 20 % من الصادرات العالمية وفي المرتبة الثانية بعد ألمانيا (المعهد العربي، 2019، الصفحات 125-126). ويتزايد إدراك دول العالم المختلفة عبر العقود الماضية بالمنافع التعامل مع سلاسل القيمة العالمية:

- تساهم بصورة مباشرة في زيادة الصادرات؛
 - توفير معلومات سوقية وتسويقية أفضل؛
 - تخفيض تكاليف عبور البضائع عبر الحدود وتكاليف انشاء شبكات التوزيع في الخارج؛
 - تسهل هذه المشروعات عمليات النقل والتوزيع وتوسيع نطاق المشترين؛
 - اكتساب أساليب الإدارة والتقنيات والمواد الجديدة؛
 - زيادة القوة التفاوضية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تعقيد المنتجات أو الخدمات.
- وتتطلب المشاركة الناجحة في سلاسل القيمة توافر ثلاث قدرات حيوية وهي:
- القدرة على تحديد واقتناص الفرص العالمية بناء على تميز المنتجات والخدمات؛
 - المهارات الإدارية والعملية والتفاوضية القوية؛
 - والمرونة من أجل التكيف مع المتطلبات المتغيرة مع الالتزام بالمعايير العالمية والدخول في مشروعات مشتركة.
- وتؤدي هذه الإستراتيجية إلى تنشيط النسيج الصناعي من خلال تخصص الشركات وتوزيع المهام على الصاعدين التقني والجغرافي، وقيام مؤسسات صغيرة على أساس الأجزاء التي تخلت عنها الشركات الكبيرة وانتعاش التخصص في المنتجات الوسيطة في مختلف فروع الصناعة.
- وبناء على ما سبق فإن تبني سياسة العقود الباطنية بالنسبة للدول العربية ، فإنها سيقوم بدعم دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في هذه الدول في نقل التكنولوجيا الجديدة والمستحدثة من خلال ما تنفذه هذه المنشآت للشركات العالمية الكبرى من طلبات صناعية، وبما يمثل فرصا حقيقية لتطوير القدرات والابتكارات التكنولوجية الصناعية المحلية خاصة في مجال الصناعات الهندسية. كما أن المناولة الصناعية تسهل للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة فرص الحصول على التمويل بفوائد منخفضة لأن أسواقها شبه مضمونة بطبيعة الحال.
- الخاتمة:**

تعد الصناعات الصغير والمتوسطة بحق ذات أهمية كبيرة باعتبار أنها تعد عاملا أساسيا في منظومة التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في الدول النامية، لذا يجب العمل على تفعيل دورها والعمل على إيجاد حلول لتلك المشكلات والمعوقات ودعمها من خلال وضع وسائل لتنمية الصناعات الصغيرة التي تختلف تبعا لاختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومستوى التطور الصناعي التي وصلت إليه.

تعتبر حاضنات الأعمال من الآليات الهامة والمتطورة في عالم اليوم والتي تستطيع المساهمة الفعالة في القضاء على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كل دول العالم وبخاصة البلدان النامية والعربية.

تتضح أهمية أسلوب المناولة الصناعية لكل تنمية صناعية، والذي يبرز في نقل التكنولوجيا الأجنبية إلى الصناعة المحلية، وتعد الصناعات الصغيرة والمتوسطة مفتاح تطوير التكنولوجيا في البلد، حيث تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعاقدة مع المؤسسات الكبيرة أن تنتج وأن توفر خدمات صناعية عالية الجودة بأسعار منخفضة التكلفة.

بناء على سيق ومن أجل التنمية وتطوير الصناعات الصغيرة في الدول العربية يجب عليها :

- تبنى حاضنات الأعمال الأسلوب مهم في تنمية القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
- ربط حاضنات الأعمال وبخاصة التكنولوجية بالمؤسسات العلمية ومراكز البحوث العالمية، الأمر الذي يوفر قدرات تنافسية أكثر لهذه الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- التوسع في إقامة الأجهزة اللازمة للمناولة الصناعية في المنطقة العربية من جمعيات ومراكز وغيرها وإصدار التشريعات المطلوبة.

- وضع أجهزة ومؤسسات لتنمية ودعم ومرافقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهذا من خلال الاستفادة أكبر ما يمكن من التجارب الدول الرائدة وتكييفها وفق متطلبات البيئة العربية.

- العمل على وضع برنامج إقليمي يهتم بموضوع المشروعات الصغيرة على مستوى المفاهيم، ويعمق من نقل الخبرة في هذا المجال بين الدول العربية من أجل المساهمة في حفز التشابكات الصناعية والتي تلعب المنشآت الصغيرة والمتوسطة دور كبير فيها.

قائمة المراجع باللغة العربية

1. السيد عبد الرحمان بن جدو. (2007). دور المناولة الصناعية في تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى العربي الرابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة يومي 25-26 نوفمبر، صنعاء.
2. الكافي وم. ي. (2013). اقتصاديات البيئة والعولمة. سوريا: دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.
3. المرصد المغربي ول. ا. (2021). لوحة معلومات الشركات لسنتي 2019/2020. الدار البيضاء
<https://www.bkam.ma/ar/content/download/743887/8450032/CDP%20et%20Tableau%20de%20bord%20arabe.pdf>
4. الهيئة العامة للإحصاء. (2017). مسح النشاط الصناعي السعودي.
https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/industrial_survey_report_ar_0.pdf
5. باطويح وم. (2018). التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. جسر التنمية ، العدد 141
https://www.arab-api.org/Files/Publications/PDF/460/460_develop_bridge141.pdf
6. بعزيز وس. &، مخلوئي ط. (2019). دور المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع المصغرة في الجزائر :دراسة حالة بنك البركة الجزائري. مجلة دفاتر اقتصادية ، المجلد (11) العدد (01).
7. بوزيان وم. ب. &، الطاهر ز. (2006). دور تكنولوجيا الحاضنات في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17 و 18 أفريل، جامعة شلف.
8. جهاز تنمية المشروعات وا. و. (2021) ، تقرير إنجازات جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، مصر .
<https://www.msme.eg/ar/Lists/Reports/%D9%85%D9%84%D8%AE%D8%B5%20%D8%A2%D8%AF%D8%A7%D8%A1%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%B2%20%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84%202014%20-2020.pdf>

9. صندوق النقد العربي، (2013)، تفعيل الدور التنموي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الفصل العاشر. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبوظبي، <https://www.amf.org.ae/sites/all/libraries/pdf.js/web/viewer>.
10. طشطورش، ه. ع.، (2012)، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، الطبعة الأولى، عمان دار الحامد للنشر والتوزيع.
11. ظافر، ط. ب.، (أوت 2005)، الدليل العربي للحاضنات الصناعية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.
12. فتحي السيد عبده. (2005) الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
13. قاسم، وخ. م.، (2007)، دور حاضنات الأعمال في تنمية القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. الملتقى العربي الرابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة يومي 25-26 نوفمبر، صنعاء.
14. قائد ع. ع.، (2007)، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية اليمنية: معوقات النمو واليات التطوير. الملتقى العربي للصناعات الصغيرة والمتوسطة يومي 25-26 نوفمبر، صنعاء.
15. قرينات م. و، طكوش ص.، (2018)، المؤسسات المصغرة كأداة لتحقيق التنمية المحلية. مجلة المستقبل الاقتصادي.
16. لمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، (ديسمبر 2004)، استراتيجية تنمية الصناعة العربية.
17. المعهد العربي للتخطيط، (2019)، تقرير التنمية العربية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية: دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة، الكويت، المعهد العربي للتخطيط.

References in english

18. Ayyagari, M. (2003, August), Small and Medium Enterprises across the Globe: A New Database. Working Paper (3127). <https://elibrary.worldbank.org/doi/epdf/10.1596/1813-9450-3127>
19. National Association of Small and Medium Enterprise Promotion Organizations, (2018), Outline of the White Paper on Small Enterprises in Japan, Japan: White Paper. <https://www.smrj.go.jp/english/about/>
20. OCDE, (2000), Les petites et moyennes entreprises : force locale, action mondiale, Synthèses de l'OCDE. Édition 2000. <https://www.oecd.org/fr/industrie/pme/1918323.pdf>
21. OECD. (2021). SME& Entrepreneurship Outlook 2021. Paris: OECD Publishing. <https://www.dgae.gov.pt/gestao-de-ficheiros-externos-dgae-ano-2021/oecd-sme-and-entrepreneurship-outlook-2021-pdf>
22. OIL, O. I. (2019). Global evidence on the contribution to employment by the self-employed, micro-enterprises and SMEs. First published. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_723282.pdf